

الأهم المتحددة تتحرك لفك لغز اختفاء آلاف المعتقلين السوريين

ودعت لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن سوريا بقيادة باولو بينيرو إلى محاكمة كل من ارتكبوا هذا الجرائم على جانبي الصراع وإلى تأسيس لية دولية لتحديد أماكن المفقودين أو رفاتهم وبعضها في مقابر جماعية. ورحب المحققون بحكم أصدرته محكمة في مدينة كولنبتس الألمانية الأسبوع الماضي بالسجن أربع سنوات ونصف على عضو سابق في جهاز أمني تابع للأسد شاركته في تعذيب مدنيين في أول حكم من نوعه بجرائم ضد الإنسانية في الحرب الأهلية المستمرة منذ عشر سنوات.

محققو الأمم المتحدة أجروا 2658 مقابلة واستخدموا سجلات رسمية وصور أقمار صناعية لتوثيق جرائم في أكثر من مئة منشأة

وقال المحققون الأسبوع الماضي إنهم قدموا معلومات للجهات المختصة تتعلق بأكثر من 60 قضية جنائية وإن تقاريرهم استخدمت كأدلة في محاكمة كولنبتس.

وأدانت محكمة كولنبتس الإقليمية العليا السوري إيساد الغريب (44 عاما) بالمشاركة في اعتقال ثلاثين متظاهرا على الأقل في دوما كبرى من الغوطة الشرقية بالقرب من دمشق في سبتمبر أو أكتوبر 2011، ونقلهم إلى مركز احتجاز تابع للاستخبارات يسمى "الفرع 251" أو الخطيب. وأحيا القرار القضائي في ألمانيا الأصل في نفوس الآلاف من العائلات لمحاكمة مرتكبي جرائم بحق ذويها. وقال التقرير "الاختفاء القسري المنتشر كان متعمدا من قبل قوات الأمن على مدى السنوات العشر لإثارة الخوف وتقييد المعارضة وكوسيلة للعقاب". وأجرى محققو الأمم المتحدة 2658 مقابلة منها مقابلات مع بعض المعتقلين السابقين واستخدموا سجلات رسمية وصورا وتسجيلات وصور أقمار صناعية لتوثيق جرائم في أكثر من مئة منشأة اعتقال تديرها مختلف القوات.

دمشق - قال محققو الأمم المتحدة الإثنين إن عشرات الآلاف من الأشخاص الذين اعتقلتهم السلطات السورية على مدى عشر سنوات من الحرب أصبحوا في عداد المفقودين وتعرض بعضهم للتعذيب أو الاغتصاب أو القتل في ما يصل إلى حد جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وعادت قضية المفقودين في سوريا إلى الواجهة في الفترة الأخيرة بفضل ضغوط من الأهالي والمنظمات الحقوقية السورية المعنية بملف المعتقلين، حيث كانوا وجهوا مؤخرا نداء إلى الأمم المتحدة بضرورة التحرك لفك لغز فقدان ذويهم.

وكشفت العشرات من العائلات عن تعرضها للايزاز من قبل عناصر أمنية سورية معرفة مكان وجود ذويها، واضطرت تلك العائلات إلى دفع أموال باهظة على أمل الحصول على معلومة. وتعاني سوريا منذ العام 2011 من صراع مركب راح ضحيته الملايين من المدنيين بين قتل وجرح ولاجئ ومعتقل ومفقود، ولئن كان النظام السوري خلف معظم الاعتقالات إلا أن جماعات معارضة مثل الجيش السوري الحر، وجهادية مثل تنظيم الدولة الإسلامية وهيئة تحرير الشام متورطة في عمليات اعتقال غير قانونية وفي تعذيب وإعدام مدنيين.

وقال المحققون الأمميون في أحدث تقرير لهم "مصدر عشرات الآلاف من الضحايا الذين خضعوا للاعتقال التعسفي أو الاختفاء القسري من جانب قوات الحكومة السورية وعلى نطاق أضيق من جانب تنظيم الدولة الإسلامية وهيئة تحرير الشام وغيرها من الجماعات ما زال غير معروف مع اقترابنا من نهاية عشر سنوات". وأضافوا أن مسألة المعتقلين تمثل "صدمة وطنية" ستؤثر على المجتمع السوري على مدى عقود. وتلقي حكومة الرئيس بشار الأسد العديد من الاتهامات المساقة للأمم المتحدة بارتكاب جرائم حرب وتقول إنها لا تعذب السجناء. وكانت جماعات المعارضة في اللجنة الدستورية حرصت على مدى جولات التفاوض الخمس على إشارة هذه القضية، بيد أن وفد الحكومة كان يتهرب بداعي أن ذلك ليس من اختصاص اللجنة.

سباق بين البحريتين الأميركية والروسية على بورتسودان

المدرة «ونستون تشرشل» تصل السودان غداة رسو فرقاطة روسية



واشنطن ترسم خطوطها الحمراء

وأكدت القوات المسلحة السودانية أن زيارة السفينة الروسية تأتي في إطار "الأنشطة المعتادة". وذكرت في بيان "تعتبر زيارة السفينة الروسية كواحدة من النشاطات المعتادة في العلاقات الدبلوماسية بين القوى البحرية العالمية وكتقليد متبع بين الجيوش". وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أعطى موافقته في نوفمبر الماضي على إنشاء قاعدة بحرية روسية في السودان قادرة على استيعاب سفن تعمل بالطاقة النووية. وأشار محلل عسكري إلى أن وصول الفرقاطة الروسية والدمرة الأميركية في وقت واحد هو "شكل من التسابق بين القوتين العسكريتين الأميركية والروسية". وقال سليمان فقراي "هذا الوصول المتزامن يشير إلى أهمية السواحل السودانية على البحر الأحمر ولذا نجد أن كلا من الدولتين تسعى إلى الوصول إليها".

وأضاف شوكان "تظهر هذه الزيارة التاريخية دعم الولايات المتحدة الأميركية للانتقال الديمقراطي في السودان ورغبنا في عهد جديد من التعاون والشراكة مع السودان". ووصلت المدرة الأميركية صباحا وكان في استقبالها قائد البحرية السودانية وعدد من الدبلوماسيين الأميركيين. وفي الأسبوع الأخير من يناير الماضي زار الخرطوم السفير أندرو بوغ نائب قائد القيادة العسكرية الأميركية لأفريقيا "أفريكوم" وكان أعلى مسؤول عسكري أميركي يزور البلاد عقب شطب اسمها من القائمة السوداء. وجاء وصول المدرة الأميركية بعد أربعة وعشرين ساعة على وصول الفرقاطة الروسية الأدميرال غريغوروفتش وهي السفينة الحربية الروسية الأولى التي تدخل ميناء بورتسودان" وفقا للقوات المسلحة السودانية.

وقال قائد القيادة المركزية للقوات المسلحة الأميركية الجنرال كينيث ماكينزي "روسيا تسعى إلى تقويض النفوذ الأميركي وتعزيز هويتها كقوة عظمى عالمية"، مشيرا إلى إجراءات روسية في المنطقة تشمل إيجاد ترميز عسكري دائم في سوريا، عبر اتفاق استئجار قاعدة عسكرية بحرية في مدينة طرطوس. وتبدي الولايات المتحدة اهتماما لافتا بتوثيق الروابط العسكرية مع السلطة الانتقالية السودانية، بعد أن تمت إزاحة معظم الموانع التي تحول دون ذلك وأهمها شطب السودان من لائحة الدول الراحية للإرهاب في نهاية العام 2020، والتي جرى إدراجها فيها خلال عهد الرئيس عمر حسن البشير. وقال القائم بأعمال سفارة الولايات المتحدة في السودان براين شوكان على تويتر إن سفينة "يو.أس. إنستون تشرشل هي الثانية التي ترسو في السودان هذا الأسبوع".

وجود المدرة الأميركية "يو.أس. إنستون تشرشل" في ميناء بورتسودان بالتزامن مع رسو فرقاطة روسية، يعكس سباقا أميركيا روسيا على السواحل السودانية الاستراتيجية.

الخرطوم - حطت المدرة الأميركية "يو.أس. إنستون تشرشل" الإثنين في ميناء بورتسودان السوداني غداة رسو فرقاطة عسكرية روسية فيه، حيث تعزز موسكو إقامة قاعدة لوجستية بحرية.

وهذه ثاني سفينة أميركية ترسو في ميناء بورتسودان خلال أقل من أسبوع، حيث سبق ووصلت سفينة النقل السريع "يو.أس. إن.أس. كارسون سيتي" الأربعاء الماضي إلى الميناء، وهي أول سفينة تابعة للبحرية الأميركية تصل السودان منذ عقود.

ويرى متابعون أن رسو سفينتين أميركيتين في ميناء بورتسودان الاستراتيجي بحكم موقعه المطل على البحر الأحمر حيث يمر عشر إجمالي الشحن العالمي، هي رسالة أميركية لروسيا أنها لن تقبل السماح لها ببناء قاعدة هناك وكسر التوازن القائم، وأنها ستحاول جاهدة الحيلولة دون تحقيقها هذا الهدف.



وتضع الإدارة الأميركية بقيادة جو بايدن في صلب اهتماماتها التهديد الروسي، وهي تحاول جاهدة اليوم قطع الطريق أمام مساعي موسكو فرض حضور وازن دائم في المنطقة، والتحرك الجاري صوب السودان يأخذ في الاعتبار هذا التوجه. وسبق وأن انتقدت الإدارة الأميركية قيام روسيا بتطوير قواعد دائمة في المنطقة، في خطوة تنظر إليها واشنطن على أنها تهديد لنفوذها.

الملايين من الطلاب في مصر في مهب طموحات لا تستقيم مع الإمكانيات

سقوط منظومة الامتحانات الرقمية يجرح الحكومة المصرية أمام الشارع

والمواطنين على طريقة الامتحانات، ورقية أم إلكترونية، والأبعاد الحقيقية مرتبطة بأنه لأول مرة تقريبا يتم إلصاق اسم السيسي في مشروع قومي يتمسك المستهدفون منه بأنه "مشروع فاشل"، بغض النظر عن النوايا الطيبة للتطوير والتغيير للأفضل، ما وضعه كرئيس في حرج أمام كتلة مجتمعية كبيرة.



وتخشى أصوات مؤيدة للنظام أن تتأثر المشروعات الطموحة التي يريد السيسي تنفيذها بالغضب الأسري من تجاهل الحكومة التعاطي بحكته مع ملف التعليم كاولوية يفترض أن تسبق أي مشروعات أخرى، باعتبار أن إنفاق المليارات من الدولارات على قطاع بعينه ورفض توفير نسبة جيدة للتعليم، أمر يثير الشكوك حول أن تطوير المنظومة التعليمية دعاية سياسية فقط.

وخطورة الموقف أنه حتى لو راجعت الحكومة نفسها وتعاملت بواقعية للتوفيق بين السياسات والطموحات والإمكانيات وتراجعت عن استكمال منظومة الامتحانات، فإنها قد تدخل معركة جديدة مع اتهامها بتبديد المال العام في استيراد أجهزة "تايلت" وشراء محتويات إلكترونية وبناء شبكات إنترنت بلا جدوى.

ارتباك الحكومة في تحديد الأولويات التي تمكنها من تحقيق التناغم بين الطموحات والإمكانيات، فهي تتمسك بأن يكون تطوير التعليم عبر العقول لا إنفاق المليارات من الجنيهات على الجدران والبنية التحتية، مع أن منظومة الامتحانات الإلكترونية وإن كانت على مدى جولات التفاوض الخمس على إشارة هذه القضية، بيد أن وفد الحكومة كان يتهرب بداعي أن ذلك ليس من اختصاص اللجنة.

وبانت تكرر نفس النبذة مع كل امتحانات رقمية، بما يكشف حجم التذمر من تركيز الحكومة على قطاعات بعينها وتجاهل تأمين مستقبل اولادها تعليميا، فشريحة كبيرة أعادت فتح ملفي الطرق والكباري والمدن الجديدة التي تشييدها الحكومة بمبالغ فلكية، فيما تصر على عدم توفير بيئة خصبة بالمدارس تضمن نجاح نظام التعليم الرقمي، واتسعت دائرة المقارنة تحت شعار: أيهما أهم؟ ويرى متابعون أن معضلة الحكومة

في مصر أنها تريد إقرار سياسة طموحة، لكن خطابها للشارع لم يرق بعد إلى مرحلة الإنعاش، وأمام الإصرار على التطبيق بدافع الطموح لبناء دولة ذات قوام عصري، صارت المقاومة كبيرة. وأضاف زهران أن خطورة الأزمة الراهنة تكمن في ارتباطها بالخط الأحمر عند الأهالي، أي المساس بمستقبل الأبناء، وهؤلاء يمثلون الاستثمار الأهم لكل أسرة، ولا يمكن أن تقف هذه الفئة مكتوفة الأيدي أمام حكومة تتعامل مع مشروع التعليم كمحور تنمية تسابق الزمن للانتهاء منه. وتعقد دوائر سياسية أن المشكلة أعمق من كونها خلافا بين الحكومة

مرة تقول الحكومة إن ذلك لن يتكرر، ما جعل الناس تفقد ثقتها في الخطاب الموجه إليها بشأن قضية تمس الملايين من الطلاب، وتضع مستقبلهم بيد مسؤولين ليست لديهم حلول واقعية تحول دون الأزمة.

وصار كثيرون يتعاملون مع ملف التحول الرقمي المراد تعميمه على كل المؤسسات بحالة من الريبة والتشكك في نوايا وإمكانيات الحكومة، لأنها أخفقت في حماية منصة امتحانية تستهدف مليوناً و400 ألف طالب في الصفين الأول والثاني الثانوي، فكيف لها أن تنجح في تعميم التكنولوجيا على جميع المجالات؟ وعكست الأزمة وجود فجوة شاسعة بين ثلاثية: السياسات والطموحات والإمكانيات، ما يفسر اتساع دائرة الغضب على الحكومة، فهي ترغب أن تكون مصر دولة رائدة في تطبيق الامتحانات الرقمية ولها سياسة تعليمية تضاهي مثيلاتها في دول غربية متقدمة، ولا تمتلك رؤية ولا إمكانيات تؤهلها لهذه المكانة.

وأكد جمال زهران أستاذ العلوم السياسية بجامعة قناة السويس، "العرب" أن المشكلة أكبر من مجرد سقوط منصة امتحانية، حيث تكشف الستار عن إخفاق الحكومة في التعامل بحكته وواقعية مع الملفات الجماهيرية، وهناك دوائر لم تقتنع بعد بان المشروعات التي تمس صميم حياة ومصر الناس وأولادهم تحتاج لعقلانية في التطبيق بعيدا عن فرض سياسة الأمر الواقع، لأن هذه مخاطرة". ويصعب فصل التذمر من السياسة التعليمية عن

الاجتماعي كي تستفيق الحكومة وتفهم حقيقة أنها تريد تطبيق نظام أكبر من إمكانياتها بدافع الطموح. ومنذ إطلاق مشروع التقييم الرقمي من جانب الرئيس عبدالفتاح السيسي قبل ثلاث سنوات، هناك فجوة بين الحكومة والأهالي، فوزارة التعليم تحاول إقناع رأس الدولة بوجود مقاومة مجتمعية غير مبررة لإقرار سياسة عصرية، في حين يتمسك الناس بالواقعية، لأنهم لن يسمحوا بتحويل أبنائهم لحقول تجارب في بيئة ملغمة بالمشكلات وتفقد الحد الأدنى من الإمكانيات.

وسبق أن سقط نظام الامتحانات خلال الثلاث سنوات الماضية، وفي كل

الإنترنت. واحتفى بهذا "الإنجاز" مجلس النواب ووسائل إعلام رسمية، ما دفع الغاضبين على سقوط منصة الامتحانات للتساؤل: وماذا أخفق الطلاب في الامتحان الإلكتروني ولدى مصر أضخم شبكة إنترنت بالقارة؟ وقال شريف محمد، وهو صحافي وأب لطلاب بالكالوريا، لـ"العرب"، إن غضب الناس له ميراثه، فالآلاف من الأسر وافقت على مضاء على نزول أبنائهم إلى لجان الامتحانات وسط جائحة كورونا، لكن الأسئلة نفسها غابت عن الحضور.

ولم يكن أمام الأهالي سوى القيام بثورة إلكترونية على شبكات التواصل



ضحية سياسات حكومية مرتبكة

أحمد حافظ

القاهرة - وضعت الحكومة المصرية نفسها في مواجهة جديدة مع الشارع، بعدما سقطت منصة الامتحانات الإلكترونية أمام مئات الآلاف من الطلاب في الثانوية العامة (الكالوريا)، ما وسع دائرة الرفض للسياسة التعليمية التي تريد تطبيقها.

عكس التعاطي الرسمي مع الأزمة حالة ارتباك حكومي في البحث عن مخرج يرضي الناس، حيث قررت وزارة التربية والتعليم نجاح كل الطلاب الذين فشلوا في الدخول على منصة الامتحانات، ما نسف فكرة التقييم العادل التي تروج لها وتدافع من خلالها عن تمسكها بالامتحانات الرقمية، في حين تحركت لمسواة المتميزين بمن لم يتم تقييمهم أصلا.

ويلغ الأمر حد مطالبة كثيرين بإقالة طارق شوقي وزير التربية والتعليم، لأنه من تعهد باتخاذ الإجراءات التي تحول دون سقوط منصة الامتحانات، لكن غالبية الطلاب لم تتمكن من الدخول عليها.

واتهم شوقي في تصريحات صحافية أظرفا، لم يحددهم، وصفهم بالمتأمرين، يحاولون تعطيل مسيرة التطوير، في محاولة لتبرئة ساحتهم وإيهام الشارع بأنه نجح في المهمة.

وما يثير شكوك البعض في توجهات ونوايا الحكومة وإنجازاتها على الأرض، أن وزارة الاتصالات أعلنت قبل أيام أن الشركة المصرية للاتصالات حصلت على المركز الأول أفريقيا في كفاءة وسرعة